الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
3 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

البعثات السياسية الخاصة (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

التقديرات المنقحة لمكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/74/L.11/Rev.1: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-21730 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 135 **من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020** *(تابع)*

البعثات السياسية الخاصة (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (A/74/6 (Sect. 3)/Add.7 و A/74/7/Add.23)

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (A/74/6 (Sect.3)/Add.8 و A/74/7/Add.24)

التقديرات المنقحة لمكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا (A/74/7/Add.27 و A/74/544)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/74/L.11/Rev.1: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/74/7/Add.28 و A/C.5/74/12)

1 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2020 لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/74/6 (Sect.3)/Add.7)، فقال إن الموارد المقترحة لعام 2020 للبعثة تبلغ 53,6 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 2,5 مليون دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2019. ويعزى الانخفاض أساسا إلى إنهاء عقد استئجار السفن البحرية بحلول 31 آذار/مارس 2020 وانخفاض الاعتمادات المرصودة لاقتناء المركبات الأرضية ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وستغطي الموارد المقترحة تكاليف نشر ما يصل إلى 75 من مراقبي الأمم المتحدة و 159 موظفا مدنيا وخمسة من الأفراد المقدمين من الحكومات. ومن المتوقع نقل جميع أفراد البعثة إلى المرافق البرية بحلول 31 آذار/مارس 2020، بعد الانتهاء من أعمال التجديد والتحسينات الأمنية.

2 - وعرض تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2020 لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/74/6 (Sect. 3)/Add.8)، فقال إن إنشاء المكتب في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، كان إيذانًا بنهاية أكثر من عقدين من عمليات حفظ السلام في هايتي سهرت على تنفيذها سبعُ بعثات ميدانية منذ عام 1993. وسيتولى المكتب المسؤولية عن إسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ وبالحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة وتوطيد دعائمها، بما في ذلك من خلال دعم إجراء حوار وطني شامل لكل الهايتيين؛ وبحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتبلغ الموارد المقترحة لعام 2020 ما قدره 20,4 مليون دولار وتغطي التكاليف التشغيلية ونشر ما يصل إلى 13 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وموظفَين مقدمين من الحكومات، و 114 موظفا مدنيا.

3 - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بمكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا في إطار الباب 27، المساعدة الإنسانية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/544)، وأشار إلى أن المكتب قد أنشئ في حزيران/يونيه 2019 لتعزيز تصدي المنظمة لتفشي فيروس إيبولا، وقال إن احتياجات المكتب لعام 2019 قد مُولت عملا بالفقرة 1 (أ) من قرار الجمعية العامة 264/72 المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية ووفقا لسلطة التزام وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

4 - وتابع قائلا إن المكتب يستمد سنده التشريعي وولايته من قرار الجمعية العامة 182/46، الذي حددت فيه الجمعية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وتعزز هذه المبادئ القرارات والمقررات التي سبق للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن اتخذاها بشأن المساعدة الإنسانية والدور القيادي الذي يضطلع به الأمين العام في التصدي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. ويتمثل دور المكتب في تنسيق الدعم الدولي للتصدي لفيروس إيبولا، وضمان اتساق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة وقيادة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتكثيف الجهود من أجل التصدي لفيروس إيبولا، مع التركيز على الأمن والسلامة وأخذ المجتمعات المحلية بزمام الأمور وقبولها للأنشطة المضطلع بها في هذا الشأن. ويتضمن التقرير

الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2020، التي تغطي تكاليف 51 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ويحدد خطة للانسحاب التدريجي للفترة نفسها.

5 - وعرض بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/74/L.11/Rev.1: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/C.5/74/12)، فقال إن الأمين العام يقترح، من أجل تنفيذ الطلبات الواردة في مشروع القرار، موارد إضافية قدرها 300 193 دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وستُدرج هذه الموارد الإضافية في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (300 138 دولار)، والباب 16، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية (000 55 دولار). وبعد صدور بيان الأمين العام، أعادت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تقييم تخطيطها لعام 2020 وخلصت إلى أنها ستتمكن من استيعاب عبء العمل الإضافي دون الحاجة إلى الموارد الإضافية التي قدرها 300 138 دولار.

6 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقريري اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2020 لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (A/74/7/Add.23) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (A/74/7/Add.24)، فأشار إلى أن الأمين العام اقترح، في الإضافة 1 للباب 3، الشؤون السياسية، من تقريره عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.1)، احتياجات من الموارد قدرها 000 875 643 دولار للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها 37 بعثة. ومن شأن الموارد الإضافية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (400 613 53 دولار) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (200 395 20 دولار) أن تزيد من الاحتياجات الإجمالية من الموارد للبعثات السياسية الخاصة والمستوى العام لموارد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 بمقدار 600 008 74 دولار. وتمثل الموارد الإجمالية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2020 زيادة بمقدار 400 176 6 دولار (0,9 في المائة) مقارنة بالاعتماد المرصود لعام 2019.

7 - وأشار، فيما يتعلق بمساندة البعثات السياسية الخاصة، إلى أنه نتيجة للإصلاح الإداري، أعيد توزيع المهام والموارد المتصلة بإعداد الميزانيات والإدارة المالية، بما في ذلك بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة، على الإدارات والمكاتب ذات الصلة، وقد تضمن ذلك إعادة توزيع للموارد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. غير أنه من الضروري زيادة توضيح المهام المستمرة، وعبء العمل، والقدرات والموارد ذات الصلة، بما في ذلك الوظائف الثابتة والمؤقتة في كل مكتب من المكاتب المعنية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات شاملة، مع تبريرات مفصلة، في سياق ميزانيته المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة 2021/2020 والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

8 - وواصل قائلا إنه فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، شملت التغييرات في ملاك الموظفين التي اقترحها الأمين العام إنشاء 21 وظيفة جديدة، ونقل وظيفة واحدة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم القيام بإعادة التصنيف المقترحة لوظيفة موظف الموارد البشرية/الشريك في تسيير الأعمال من الرتبة ف-3 إلى الرتبة ف-4 نظرا لمهام الوظيفة المقترحة والقدرات الموجودة في إطار هيكل دعم البعثة المتكامل الوحيد.

9 - ومضى يقول إنه لئن كانت اللجنة الاستشارية تتفهّم الشكوك المرتبطة ببدء تشغيل البعثة وبيئتها التشغيلية الصعبة، فإنها تشعر بقلق إزاء النقص الكبير في استخدام الموارد المعتمدة لعام 2019 (57 في المائة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019). واللجنة الاستشارية واثقة من أن معلومات محدّثة عن النفقات لعام 2019 ستقدَّم إلى الجمعية العامة. وبالنظر إلى النقص في استخدام الموارد، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره 3 في المائة، أو ما يصل إلى 534 191 1 دولارا، في الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية لعام 2020.

10 - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى توضيح أفضل لتقسيم العمل بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وإضفاء طابع رسمي على آليات التنسيق بين الكيانين. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل التماس الفرص لتحقيق تشاطُر أماكن العمل وتقاسم التكاليف مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

11 - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية ترحب بكون الملاك الوظيفي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يتضمن 21 موظفا وطنيا من الفئة الفنية. وفيما يتعلق بالمساندة، طلبت اللجنة الاستشارية مزيدا من المعلومات عن الوظائف ذات الصلة في المقر.

ولاحظت أنه يجري تمويل ما مجموعه خمس وظائف مساندة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي عن طريق حساب دعم عمليات حفظ السلام؛ وأن شعبة الأنشطة الخاصة في إدارة الدعم العملياتي تقدم أيضا خدمات مساندة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الموارد اللازمة للمساعدة المؤقتة العامة لأداء مهام الوظائف الأربع (1 ف-5، و 1 ف-4، و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) المقترَحة لمساندة المكتب المتكامل في المقر.

12 - وقال، فيما يتعلق بموضوع التكاليف التشغيلية، إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيضات بنسبة 5 في المائة في إجمالي الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية خارج منطقة البعثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

13 - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة المتصلة بمكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا (A/74/7/Add.27)، فأشار إلى أن الأمين العام أذن بالتمويل الأولي للمكتب للفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2019؛ وفي وقت لاحق، تم توفير أموال إضافية عن طريق سلطة التزام وافقت عليها اللجنة الاستشارية للفترة من 9 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

14 - وواصل قائلا إن اللجنة الاستشارية تقر بتقلب الحالة على أرض الواقع، وتأمل أن يقدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن آخر التطورات، بما في ذلك تأثير الحالة الأمنية على عمل المكتب وعلى جهود التصدي لفيروس إيبولا بوجه عام. وينبغي بذل كل جهد ممكن للاستفادة من التجارب السابقة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاضطلاع بعملية استخلاص للدروس في أقرب وقت ممكن.

15 - وأردف قائلا إن التوقعات الحالية تشير إلى أن موجة تفشي فيروس إيبولا ستنتهي بحلول نهاية آذار/مارس 2020 وأن المكتب سيغلق أبوابه بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، غير أن الاحتياجات المقترحة لعام 2020 لا تعكس ما سينجم عن ذلك من تباطؤ في العمليات الميدانية في إطار عدد من أبواب الميزانية، بما في ذلك تكاليف الموظفين ومصروفات التشغيل العامة، مثل النقل البري. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بوجود ضرورة تشغيلية من أجل استقدام ثلاثة خبراء استشاريين. وبالنظر إلى هذه المسائل، فضلا عن الانسحاب المقرر للمكتب، وعدم كفاية المبررات المقدمة في الاحتياجات المقترحة والافتقار إلى الوضوح في طريقة عرض الميزانية، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة باعتماد مبلغ إضافي قدره 000 600 5 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب 27، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية لعام 2020، يحمل على صندوق الطوارئ، ومبلغ قدره 100 295 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية.

16 - وعرض تقريرَ اللجنة الاستشارية عن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/74/L.11/Rev.1: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/74/7/Add.28)، فقال إن اللجنة الاستشارية قد أُبلِغت بأنه من الممكن استيعاب الاحتياجات البالغة 300 138 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وتوصي اللجنة الاستشارية اللجنة الخامسة بإبلاغ الجمعية العامة بأنه في حالة اعتماد مشروع القرار، سوف يلزم اعتماد إضافي في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 قدره 400 59 دولار، يحمل على صندوق الطوارئ، ويتألف من مبلغ قدره 000 55 دولار في إطار الباب 16، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، ومبلغ قدره 400 4 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

17 - **السيد بيلاسكيس كاستييو** (المكسيك): تكلم أيضا باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، فقال إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بعد عقدين من عمليات حفظ السلام في هايتي خطوة جديرة بالترحيب. وينبغي أن يكون دور المكتب هو معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى العنف والنزاع في الماضي، مع التركيز على الوقاية والتنمية الشاملة والمستدامة، ومعالجة هشاشة المؤسسات، والاستجابة لاحتياجات السكان المحليين.

18 - وتابع قائلا إن المساعدة التقنية الهامة التي كُلف المكتب بتقديمها تشمل مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى التخطيط لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وإجرائها؛ وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية

الهايتية؛ ووضع نهجٍ شامل يضم جميع شرائح المجتمع من أجل الحدّ من العنف المجتمعي؛ وتحسين إدارة مصلحة السجون وممارسة الرقابة على مرافق السجون؛ وتعزيز وإصلاح قطاع العدالة. ومن شأن تحقيق التكامل بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، المسؤول عن تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن يضيف قيمة إلى عمل المنظمة على أرض الواقع، على الرغم من أن التنسيق سيكون صعبا بسبب تعقد الحالة في البلد وتقلبها.

19 - وأضاف قائلا إن دعم الأمم المتحدة ضروري للغاية لتنسيق المبادرات الرامية إلى بناء مستقبل أفضل لهايتي وتعزيز التنمية المستدامة للبلد. ويجب تزويد المكتب بالموارد الكافية لتمكينه من الوفاء بولايته. ولذلك، حث اللجنة على الموافقة على الاحتياجات من الموارد لعام 2020 التي اقترحها الأمين العام.

20 - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين يمثلان أولوية أساسية للجماعة. وتدرك الجماعة الكاريبية، باعتبارها جماعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، العلاقة بين السلام والأمن والنمو والتنمية المستدامين. وبناء على ذلك، رحبت الجماعة باتخاذ قرار مجلس الأمن 2476 (2019) وبتعيين هيلين ميغير لا لايم ممثلة خاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة للمكتب.

21 - وواصل قائلا إن الجماعة الكاريبية تؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموارد للمكتب التي تبلغ قيمتها 200 395 20 دولار. لذلك، فهي تشعر بالقلق لأن اللجنة الاستشارية أوصت بأن توافق الجمعية العامة على مبلغ 800 291 20 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 400 103 دولار مقارنة بالموارد المقترحة. ونظرا لأهمية ضمان نجاح المكتب في عمله، دعا إلى تخصيص المبلغ كاملا.

22 - **السيد أليانس** (هايتي): قال إن وفد بلده يرحب بإنشاء المكتب، الذي سيوفر المساعي الحميدة ويضطلع بدور استشاري ودعوي على الصعيد السياسي. وتتسم ولاية المكتب بطابع استراتيجي أكبر بكثير من ولاية البعثة التي سبقته، بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي ركزت على تعزيز سيادة القانون.

23 - ومضى يقول إنه كما لاحظ المراقب المالي، سيكون المكتب مسؤولا عن إسداء المشورة لحكومة هايتي بشأن تشجيع وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وسيساعد المكتب أيضا الحكومة في جهودها الرامية إلى التخطيط لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وإجرائها وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني. وأعرب عن سرور وفد بلده لوجود أبعاد اقتصادية واجتماعية لولاية المكتب ويرحب الوفد بالتكامل بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري. ويفترض أن يؤدي هذا النهج الشامل إلى تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

24 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تدرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وتعرب عن اعتزامها مواصلة برنامجها الإصلاحي. وسيكون عام 2020 محوريا بالنسبة لهايتي حيث تعمل السلطات على مراعاة مطالب جميع الفئات السكانية، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالنظر إلى الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلد، والرهانات الكبيرة التي ينطوي عليها ذلك، يجب تزويد المكتب بالموارد المالية والمادية والبشرية الكافية. ورحب بمختلف المبادرات الجارية الرامية إلى تأمين الموارد الكافية للمكتب؛ ولا ينبغي استبعاد أي وسيلة لتحقيق ذلك.

25 - وقال إن وفد بلده يؤيد تخصيص الموارد التي اقترحها الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. غير أن اللجنة الاستشارية أوصت بأن توافق الجمعية العامة على مبلغ قدره 800 291 20 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 400 103 دولار مقارنة بالموارد المقترحة. وأعرب عن أمله في أن تزوَّد اللجنة الاستشارية بالمعلومات الإضافية التي طلبتها على وجه السرعة حتى يتسنى للجنة الخامسة أن توافق على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموارد بالكامل. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن أمل وفد بلده في إمكانية إدراج تمويل للمشاريع السريعة الأثر في الميزانية البرنامجية للمكتب.

البند 140 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)* (A/74/546 و A/74/584)

26 - **السيد بول** (رئيس الدائرة المعنية بوضع السياسات الاستراتيجية): عرض مذكرة الأمين العام بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية (A/74/546)، فقال إن المذكرة أعِدت استجابة لقرار الجمعية العامة 263/71، الذي أيدت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/71/557). وفي هذا التقرير، أوصت اللجنة الاستشارية بتمديد تطبيق التدابير الاستثنائية لفترة تصل إلى ثلاث سنوات يعمل

خلالها الأمين العام على تكثيف اتصالاته مع الدول الأعضاء بهدف تحديد الحلول البديلة لمعالجة أوجه التضارب بين التشريعات الوطنية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعارة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وهم في الخدمة الفعلية.

27 - وتابع قائلا إنه في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وعلى نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها، عممت الأمانة العامة مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء تطلب فيها معلومات عن أوجه التضارب المحتملة بين تشريعاتها الوطنية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، وكذلك عن الأجور والاستحقاقات المقدمة إلى الأفراد المعارين وهم في الخدمة الفعلية. وعلى الرغم من تمديد المهلة الزمنية المحددة لإكمال الدراسة الاستقصائية، لم تتلق الأمانة العامة سوى 34 ردا، أي أن معدل الاستجابة كان 17 في المائة. ومن بين الدول الأعضاء التي أجابت على الدراسة، أبلغت 15 دولة عن وجود أوجه تضارب محتملة، إما لأن تشريعاتها الوطنية تنص على مدفوعات إضافية للمرتبات أو اشتراكات في المعاشات التقاعدية أو لأنها تحظر تلقي الأجور من الأمم المتحدة. أما الدول الأعضاء الـ 19 المتبقية، فلم تبلغ عن وجود أي تضارب محتمل. وفي الوقت الراهن، هناك أربع دول أعضاء لها ترتيبات قائمة، ويستفيد ما مجموعه ثمانية أفراد من التدابير الاستثنائية. ومن المقرر أن تنتهي مدة تطبيق هذه التدابير في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019.

28 - واسترسل قائلا إن الأمين العام، في تقريره عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية (A/68/495)، اقترح إمكانية معالجة التضارب المحتمل مع التشريعات الوطنية عن طريق تعديل النظامين الأساسي والإداري للموظفين. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 252/68، أن يقدم اقتراحا جديدا، إذا لزم الأمر. غير أنه نظرا لانخفاض معدل الاستجابة والافتقار إلى المعلومات، لم يتسن وضع اقتراح جديد. ولذلك، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تنظر في تمديد تطبيق التدابير الاستثنائية حتى نهاية عام 2020، حتى يتسنى للأفراد العاملين الذين يستفيدون حاليا من تلك التدابير أن يواصلوا العمل دون وجود أي تضارب.

29 - وأضاف قائلا إن الأمين العام يطلب من جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تعاونا تاما فيما يتعلق بالطلبات التي تقدمها الأمانة العامة للحصول على معلومات عن أي تضارب محتمل بين تشريعاتها الوطنية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، فضلا عن أي أجور واستحقاقات مقدمة إلى الأفراد المعارين وهم في الخدمة الفعلية. وفي غضون ذلك، ستواصل الأمانة العامة الطلب من الأفراد المعارين وهم في الخدمة الفعلية أن يكشفوا عن أي أجر أو استحقاقات تلقوها من حكوماتهم. وفي الحالات التي يكشف فيها أحد الأفراد عن تلقي أجر، تعمل الأمانة العامة مع الدولة العضو المعنية على تسوية الوضع بتطبيق التدابير الاستثنائية، شريطة أن تتم الموافقة على طلب تمديد تلك التدابير.

30 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة الصادر عن اللجنة الاستشارية (A/74/584)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بأن يمدد التدابير الاستثنائية بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع القلق عدم كفاية ما جرى من اتصالات مع الدول الأعضاء في فترة السنوات الثلاث التي سبقت إصدار الدراسة الاستقصائية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وقلة المعلومات والوضوح بشأن مدى تعارض التشريعات الوطنية للدول الأعضاء مع أحكام النظامين الأساسي والإداري للموظفين وعدد الأفراد النظاميين في الخدمة الفعلية المعنيين.

31 - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات وقائعية مفصلة بهذا الشأن في سياق تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تبقي اللجنة على توصيتها بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تكثيف اتصالاته مع الدول الأعضاء، في غضون ذلك، بهدف تحديد حلول لمعالجة أوجه التضارب بين التشريعات الوطنية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين بشأن إعارة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة قيد الخدمة الفعلية.

رفعت الجلسة الساعة 10:45.